

تنفيذ أمر قبض بحق 3 موظفين بتهمة اختلاس مبالغ من المال العام في بلد

العراق

Feder

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، تنفيذ أمر قبض بحق ثلاثة موظفين من العاملين بمديرية تنفيذ بلد في محافظة صلاح الدين بتهمة اختلاس مبالغ من المال العام.

وقالت الهيئة في بيان مقتضب- تلقت المطلاع: إنه "وفي إطار حديثها عن عملية القبض على منفذ العدل الإداري في مديرية تنفيذ بلد في محافظة صلاح الدين ومدير الحسابات في المديرية وموظف آخر فيها، التي تمّت بناءً على مذكرّة قضائية صادرة عن قاضي محكمة جنابات مكافحة الفساد المركزية وتنسيق وإشراف مباشر منه، أشارت إلى أنّ فريق عملٍ مؤلفاً في مديرية تنفيذ تحقيق بغداد، انتقل إلى وزارة العدل/ دائرة التنفيذ، حيث باشر أعمال جمع المعلومات والتحري عن منفذ العدل الإداري"، موضحة، أنّ "الفريق كشف عن إقدام المُتّهم على اختلاس مبالغ رسومٍ وأجور الخدمة وأمانات مُستوفية من المواطنين وعدم إيداعها في حساب المديرية". وأضافت، أنّ "المُتّهم اقترف جريمة الاختلاس بالتعاون مع مدير الحسابات الذي تمّ إلقاء القبض عليه مع مُتّهم ثالث بالتعاون مع مديرية الاستخبارات العسكرية والقوّة الماسكة للأرض"، مبيّنة، أنّ "تمّ تنفيذ أمر القبض بحقّهما في محل سكنهما بمُحافظة صلاح الدين".

ولفتت إلى، "ضبط أصل السجل" الخاص بمُدِيرِيَّة التنفيذ وسجل آخر وأصل (25) دفتر وصولات، وأوليات أخرى تخصُّ المُدِيرِيَّة في دار المُتَّهَم الثالث".

ونبّهت الهيئة، أنه "على صعيدٍ آخر، تمكَّن قسم التحري والضبط في مُدِيرِيَّة تحقيق بغداد من ضبط مالك شركة مقاولاتٍ وتجارة عامة، وذلك استناداً إلى مُذكَرَة ضبطٍ قضائيَّة صادرة عن قاضي تحقيق محكمة الكرخ، على خلفيَّة رصد تعاملاتٍ مشبوهةٍ وغير قانونيَّةٍ مع مُتَّهَمٍ يعمل في دائرة عقارات الدولة، وقيامه بتعقيب المعاملات في الدائرة دون وكالةٍ أو صفةٍ رسميَّةٍ تُحوِّله القيام بذلك"، مشيرةً إلى "عرض المُتَّهَم على قاضي التحقيق المُختص لتقرير مصيره".